اقتصاد

كورونا الهند يهدد بانتكاسة النفط

نيودلهي ـ **العربي الجديد**

تسببت موجة شرسة لفيروس كورونا في الهند، بتوقف مفاجئ للاقتصاد الآسيوي النامي بقوة، الأمر الذي يتوقع أن يدوم بضعة أسابيع في ظل الارتفاع غير المسبوق للإصابات، ما سيؤثر على طلب الوقود، وهو ما قد يشكل انتكاسة في سوق النفط العالمية. والدولة الواقعة في جنوب آسيا هي ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، وهو ما يعني أنه من المحتمل أن ينتشر وقع تأثير انخفاض الطلب على الوقود، ليمتد عبر السوق العالمية، حتى مع انتعاش الصين والولايات المتحدة القوي.

ووفقاً لمسؤولين من كبار المصافي وتجار التجزئة للوقود، من المتوقع أن ينخفض الاستهلاك المشترك للديزل والبنزين في إبريل/ نيسان الجاري بنسبة تصل إلى 20% مقارنة، بالشهر الماضي، بسبب القيود المتجددة، بما في ذلك إغلاق مدته أسبوع في العاصمة نيودلهي. وفي حين أن مصافي النفط الرئيسية لا تزال تشتري الخام، بدأت تظهر مؤخراً إشارات إلى أنه غالباً سيتوجب تقليص عمليات التكرير للتكيف مع انخفاض الطلب. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن سينثيل كوماران، رئيس قسم نفط جنوب آسيا في سنغافورة لدى شركة «إف جي إي» للاستشارات الصناعية قوله إنه «نظراً للوضع المحيط، فمن المحتمل أن يدوم الإغلاق لعدة أسابيع أو حتى لشهرين، إجمالي الطلب على المنتجات النفطية الرئيسية في الهند سيشهد تراجعاً كبيراً». وتظهر الأرقام الأولية لمبيعات الصناعة تأثيراً كبيراً على الطلب على الوقود خلال النصف الأول من الشهر الجاري، وتشير التوقعات إلى أن الوضع سيزداد سوءاً. وقال مسؤولون من المصافي وتجار التجزئة، إنه في حين أن الطلب على وقود السيارات كان تميز بالمرونة خلال الوباء، حيث تجنب الناس وسائل النقل العامة لصالح قيادتهم لسياراتهم ودراجاتهم النارية بهدف تجنب العدوى، فإن التحذيرات الجديدة من قبل حكومات الولايات تثني الناس عن مغادرة منازلهم ما لم تكن لحالات الطوارئ، أو للحصول على الخدمات الأساسية، الأمر الذي أضر بالاستهلاك. وفي هذا السياق، قال نيتين جويال، الذي يدير محطة تعبئة في المنطقة الشرقية المزدحمة في نيودلهي، إن مبيعات الوقود انخفضت 90% خلال اليوم الأول من الإغلاق الثلاثاء الماضي والذي يستمر لمدة أسبوع في المدينة. وعادة ما يبيع جويال نحو 10 آلاف لتر من البنزين والديزل في اليوم من المحطة التي تحمل علامة «إنديان أويل كورب»، بينما يتوقع بيع ربع هذه الكميات فقط خلال الأيام المقبلة.

من جهتها، تتوقع «إف جي إي» انخفاض الطلب اليومي على البنزين بمقدار 100 ألف برميل هذا الشهر و170 ألف برميل يومياً في مايو/ أيار، بينما من المتوقع أن ينخفض استهلاك الديزل بنحو 220 ألف برميل يومياً في إبريل/ نيسان و400 ألف برميل يومياً الشهر المقبل. وقبل تفشي الوباء، كانت مبيعات وقود السيارات والديزل في مارس/ آذار عند حوالي 750 ألف برميل و 1,75 مليون برميل يومياً، على التوالي، وفقاً لحسابات بلومبيرغ بناء على بيانات حكومية رسمية. وقد تضطر «مؤسسة نفط الهند»، وهي أكبر شركة بيع بالتجزئة للوقود في البلاد، إلى التفكير في خفض معدلات معالجة الخام إذا كان هناك انخفاض كبير في الطلب على المنتجات البترولية، حسب مصدر مطلع.

(Getty)

كوريا الجنوبية تصادر عملات مشفرة

صادرت حكومة العاصمة الكورية الجنوبية سيول، عملات مشفرة من مئات الأشخاص المتأخرين في دفع الضرائب، الذين أخفوا أصولهم في هيئة عملات رقمية، لتصبح أول حكومة محلية في البلاد تقوم بذلك. وقالت حكومة المدينة، وفق وكالة «يونهاب»، إنّ إدارة تحصيل الضرائب وجدت عملات مشفرة لما يبلغ 1566 من الأشخاص ورؤساء الشركات في ثلاث بورصات للعملات المشفرة، وصادرت أكثر من 25 مليار وون (22 مليون دولار) في أصول افتراضية من 676 شخصاً منهم. وقالت الحكومة في بيان: «دافعو الضرائب المتأخرون يطلبون منا الامتناع عن بيع عملاتهم المشفرة. نعتقد أنّهم يتوقعون زيادة قيمتها بسبب الارتفاع الأخير في أسعارها». وكان أكثر شكل للعملات المشفرة بين المتأخرين في سداد الضرائب هو البيتكوين.

أخبار

شطب ديون سودانية

وافق بنك التنمية الأفريقي على شطب 413 مليون دولار من المتأخرات المستحقة على السودان، مشيراً إلى أن هذه التسوية ستسمح للبنك بإعادة التعامل الكامل مع السودان، ما يفتح فرص تمويل جديدة للمشاريع والبرامج. وقال المدير القُطري لمجموعة البنك

الأفريقي للتنمية في السودان، راوبيل دوروجو، في بيان نشره البنك على موقعه الإلكتروني، إن تسوية هذه المتأخرات جاءت بدعم من بريطانيا والسويد، مشيراً إلى أن المملكة المتحدة ستقدم تمويلاً مرحلياً لسداد متأخرات السودان المستحقة للبنك. وأضاف دوروجو: «مع التدفقات التمويلية الإضافية المتوقعة بعد تصفية المتأخرات، يتطلع البنك الدولي إلى حقبة جديدة من التعاون المثمر مع السودان لتحقيق تطلعات شعوبه في الازدهار والتنمية المستدامة».

حملة لدعم المنتج الأردني

تطلق غرفة صناعة عمّان، حملة لتشجيع شراء المنتجات الأردنية في السوق المحلية، فضلاً عن تعزيز وجودها في الأسواق التصديرية. وتواجه الصناعة الأردنية صعوبات كثيرة تحدّ من تنافسيتها بالأسواق التصديرية، بمقدمتها ارتفاع كلف الإنتاج، ونقص العمالة وبعض الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى إغراق الأسواق بسلع مستوردة. وقال رئيس الحملة، إياد أبو حلتم، في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس السبت، إن حصة الصناعة الأردنية من الاستهلاك المحلي الكلي لا تزيد على 42% بواقع 11,9 مليار دينار (16,6 مليار دولار) من إجمالي استهلاك السوق المحلية البالغ 28,2 مليار دينار. وأضاف أبو حلتم أن هذه النسبة قد تبدو للبعض جيدة، غير أنها متوسطة وأقل من الطموحات، مشيراً إلى أن الحملة تسعى إلى إقامة شراكات مع المؤسسات الرسمية المعنية لتعظيم حصة مشترياتها من المنتجات الصناعية الأردنية والاستفادة من الأفضلية السعرية الممنوحة لها بالعطاءات، إضافة إلى التشبيك مع القطاع التجاري باعتباره شريكاً مهماً. ولفت إلى أن الصناعة الأردنية تمتلك قدرات إنتاجية ضخمة تصل إلى أكثر من 17 مليار دينار.

ارتفاع إنتاج المصافي العُمانية

ارتفع إنتاج المصافي والصناعات البترولية في سلطنة عُمان إلى 19,1 مليون برميل في نهاية مارس/ آذار الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 1,2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، التي شهدت إنتاج 18,8 مليون برميل، وفق بيانات صادرة أمس السبت عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحكومي. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، إلى أن إنتاج وقود السيارات ممتاز (95 أوكتان) بلغ 4,34 ملايين برميل، بزيادة قدرها 38% على أساس سنوي.

ضعف الحجوزات يؤجل عودة طيران تونس إلى ليبيا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أجلت شركة الخطوط الجوية التونسية، استئناف رحلاتها إلى ليبيا، إلى منتصف مايو/ أيار المقبل، بعدما قررت في وقت سابق من الشهر الجاري عودة رحلاتها في 27 إبريل/ نيسان الجاري، مشيرة إلى أنّ تراجع الحجوزات نتيجة الوضع الوبائي في البلدين، وتباطؤ حركة السفر في شهر رمضان، وراء قرار التأجيل. وتعد الرحلات المرتقبة، هي الأولى منذ سبع سنوات، بعدما أوقفت الخطوط التونسية رحلاتها نحو المطارات الليبية بسبب الاضطرابات الأمنية الناجمة عن الصراع. وقال مصدر مسؤول في الشركة لـ«العربي الجديد» إنّه تقرر تسيير أولى الرحلات نحو مطاري معيتيقة وبنغازي يوم 14 مايو/ أيار المقبل، مرجحاً أن تشهد تلك الفترة طلباً أكثر على التذاكر من الجانبين التونسي والليبي، إذ تأتي بالتزامن مع عطلة عيد الفطر.

وأكد المصدر أنّ المصالح التجارية للخطوط التونسية اتخذت قرار تأجيل العودة إلى ليبيا بسبب ضعف الحجوزات، مؤكداً أنّ شهر رمضان يشهد تراجعاً في حركة الملاحة الجوية بين البلدين، إذ تقتصر حركة العبور على المعابر البرية. وأضاف أنّ الشركة في وضعها الحالي تتجنّب أيّ رحلات قد تكبدها خسائر إضافية. وكانت الخطوط التونسية قد قررت في منتصف الشهر الجاري استئناف الطيران إلى ليبيا بمعدل 5 رحلات أسبوعياً إلى مطار معيتيقة في طرابلس ومطار بنغازي، مع إمكانية توسيع عدد الرحلات في الأشهر المقبلة، بعد تقييم المردودية والطلب على الرحلات.

وقبل عام 2014 الذي شهد توقف الرحلات، كان خط ليبيا من بين أكثر الخطوط الربحية للناقلة التونسية، إذ كان يستأثر بنسبة 20% من نشاط الشركة، كما كانت الشركة تسيّر 7 رحلات يومية في اتجاه مطارات معيتيقة وبنغازي ومصراتة وسبها، غير أنّ اضطراب الوضع الأمني في ليبيا تسبب في وقف رحلاتها تماماً نحو هذا البلد.

وتسعى إدارة الخطوط التونسية إلى إعادة تقييم خطتها التجارية تجنّبا لمراكمة أيّ خسائر إضافية والاكتفاء بتسيير رحلات على الخطوط المربحة، بعدما فقدت الشركة أكثر من 70% من عائداتها نتيجة الأزمة الصحية وفق تصريحات أخيرة لوزير النقل معز شقشوق، الذي رجح أن تبلغ الخسائر المتراكمة من 2010 حتى نهاية العام الماضي 2020، حوالي 1,8 مليار دينار (655 مليون دولار).

مال وسياسة

أزمة غاز في اليمن

بحث شاق عن قارورة... والأسعار تتضاعف

تشهد صنعاء والعديد من المدن اليمنية أزمة غير مسبوقة في غاز الطهي، منذ حلول شهر رمضان، لتخرج الكثير من الأسر في رحلة بحث شاقة على قارورة لتلبية احتياجاتها

صنعاء ـ **محمد راجح**

ما أن حل شهر رمضان، حتى أطلت أزمة خانقة في غاز الطهي بالعاصمة اليمنية صنعاء وعدد من المدن، لتختفي هذه المادة من مراكز التوزيع ومن يعرفون بـ«عقال الحارات» بينما قفزت أسعار تعبئة الأسطوانة (القارورة) إلى الضعف في السوق السوداء. ووصل سعر التعبئة إلى نحو 7 آلاف ريال (11,7 دولار) مقابل 3500 ريال، خصوصاً في صنعاء ومناطق شمال اليمن، بعد انخفاض كبير في المعروض بالأسواق ولدى نقاط التعبئة ومسؤولو التوزيع، الذين توقفوا عن تدبيرها للمستهلكين بسعر تفضيلي. ومنذ نحو عام حددت شركة الغاز الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، آلية توزيع الغاز للمواطنين في صنعاء والمناطق الخاضعة لنفوذهم عبر من يطلق عليهم «عقال الحارات»، فيما سمحت للمحطات بتموين السيارات وحافلات النقل فقط. وكل ثلاثة أسابيع تُصرف أسطوانة واحدة لكل أسرة، بينما يتجه بعض السكان الذين يحتاجون إلى كميات إضافية إلى السوق السوداء.

وقال المواطن حسن الحميمي، من سكان صنعاء لـ«العربي الجديد»، إنه يبحث منذ ثلاثة أيام عن قارورة غاز دون جدوى، الأمر الذي جعله يعتمد على الأسواق والمطاعم والمخابز في توفير أهم احتياجاته الغذائية، وهو ما لا يقوى على تحمله في حال استمرت أزمة الغاز الراهنة. بينما أكد المواطن مصطفى عبدالله أنه تمكن من الحصول على أسطوانة بعد رحلة بحث شاقة ولكن بسعر مضاعف بلغ 7 آلاف ريال، اضطر للاستدانة من أجل الحصول عليها في ظل الاحتياج المنزلي الشديد للغاز.

وعزت مصادر الأزمة الحالية إلى شح الكميات الواردة من الخارج، لكنها أعربت عن أملها في انحسار الأزمة مع قرب وصول سفينة محملة بغاز الطهي إلى ميناء الحديدة غرب اليمن، كانت محتجزة من قبل قوات التحالف في عرض البحر منذ أشهر. في الأثناء، كشف مسؤول في الشركة اليمنية للغاز في صنعاء، استئناف عمليات التوزيع خلال الأيام المقبلة عبر «عقال الحارات»، ولكن بسعر

> سعر الأسطوانة قفز إلى 7 آلاف ريال مقابل 3500 ريال

الحصول على غاز الطهي أضحى معاناة مكررة للكثير من الأسر (Getty)

جديد، بسبب «حصار التحالف واحتجازه للسفن المحملة بالغاز» على حد قوله، مشيراً إلى أنه بموجب التسعيرة الجديدة التي تدرس الشركة تطبيقها قد يصل إلى 4560 ريال للقنينة.

وتخضع خطوط الشحن التجارية، ومنها سفن الوقود المتجهة إلى اليمن، لنقاط تفتيش تابعة لثلاث دول، وهو ما يثير تحفظ شريحة واسعة من اليمنيين مع تأخر الشحنات وارتفاع أكلافها، ما ينعكس زيادة أسعار في السوق. ولا تشمل عملية التفتيش السفن المتجهة إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين فحسب، بل أيضاً تلك التي يستقبلها ميناء عدن الخاضع لنفوذ الحكومة اليمنية، الذي تعتمد عليه خطوط الشحن التجاري في اليمن بنسبة تزيد عن 75%. وتبرز أزمة استيراد الوقود كقضية رئيسية في مختلف المباحثات التي جرت لإيجاد حل للحرب في اليمن. ويطالب الحوثيون قبل البدء بمباحثات حول الحلول المعروضة لإيقاف الحرب، على إيجاد حل جذري لمشكلة استيراد الوقود والسماح بدخول السفن المحملة بالمشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة من دون أي عراقيل أو تفتيش كما يحدث منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. ويؤكد مراقبون أن المعارك الدائرة في محافظة مأرب (شرق) منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر، كان لها تأثير واضح أيضاً على عملية نقل الغاز من الحقول الإنتاجية إلى الأسواق في صنعاء ومختلف المحافظات اليمنية. وانعكست أزمة الغاز على أسعار الوجبات في المطاعم، لتزداد بنسبة 50% منذ بداية شهر رمضان، الأمر الذي أرجعه عاملون في القطاع إلى اعتماد المطاعم على السوق السوداء في توفير الغاز، ما دفع تكلفة الحصول عليه إلى الضعف في الأيام الأخيرة.

وتغذي شركة الغاز الحكومية في مأرب، احتياجات معظم المحافظات اليمنية بالغاز المنزلي الذي يتم إنتاجه من القطاع (18) النفطي التابع لشركة صافر الحكومية، منها 100 ألف قنينة كانت تصل يومياً إلى صنعاء و8 محافظات خاضعة لسيطرة الحوثيين. وقال مندر سالم، وهو موزع معتمد لغاز الطهي في صنعاء، إنه بجانب المعارك الدائرة في المناطق القريبة من مواقع الإنتاج وما فرضته من صعوبات في عملية النقل، وتقلص الواردات من الخارج، جاءت الأزمة النقدية لتزيد من تفاقم أزمة الغاز في العديد من مناطق اليمن.

ويفتك الصراع الدائر في اليمن منذ نحو سبع سنوات بمعيشة المواطنين الذين أضحى أكثر من 70% منهم تحت خط الفقر وفق بيانات الأمم المتحدة، بينما تتصاعد التحذيرات الدولية من تفاقم الصعوبات في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وحذّر أكثر من مسؤول أممي، أخيراً، من تدهور الأوضاع المعيشية لليمنيين في ظل عودة شرسة للوباء، حيث لم يعد المزيد من الناس بإمكانهم تحمل تكاليف الطعام أو المواد الأساسية الأخرى، مؤكدين أن نقص الموارد يسرع من تفشي المجاعة وتدهور الأوضاع الإنسانية.

سلع

اختفاء البيض من أسواق الكويت

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تشهد أسواق الكويت نقصاً غير مسبوق في البيض، بسبب توقف عدد كبير من المزارع عن الإنتاج في ظل إعدام كميات من الدجاج إثر انتشار إنفلونزا الطيور مؤخراً، حتى أضحى العثور على هذه السلعة في الجمعيات الاستهلاكية أو الأسواق والمتاجر الموازية ضرباً من المستحيل في الأيام الأخيرة.

وقال ناصر الدبهان، الذي يعمل مديراً في هيئة الزراعة الكويتية لـ«العربي الجديد» إنّ إنتاج المزارع الكويتية من البيض انخفض من نحو 3 ملايين بيضة يومياً إلى حوالي مليون فقط، مضيفاً أنّ وزارة التجارة والصناعة قررت وقف التصدير وتعزيز الاستيراد لتلبية احتياجات السوق، غير أنّ تداعيات جائحة كورونا بما فيها فرض حظر التجول الجزئي في البلاد، أثرت في سلاسل التوريد. وأشار الدبهان إلى أنّ هناك شحنات كبيرة تم التعاقد عليها خلال الفترة الماضية، ومن المتوقع أن تصل في غضون أيام، ما يعيد التوازن إلى السوق بنهاية إبريل/ نيسان الجاري. وتشير بيانات حديثة صادرة من اتحاد الجمعيات التعاونية، إلى أنّ الاستهلاك اليومي من البيض يبلغ نحو 90 ألف كرتونة (عبوة تحوي 30 بيضة) في المتوسط، غير أنّ الإقبال على الشراء تزايد إلى 130 ألف كرتونة يومياً مع قرار الحكومة فرض حظر التجول الجزئي قبل بضعة أسابيع.

وقال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية، فهد الكشتي، لـ«العربي الجديد» إنّ الكميات المعروضة في الأسواق تغطي بالكاد 30% من حاجة المستهلكين، داعياً المواطنين والمقيمين إلى عدم شراء أكثر من حاجتهم. وتوقع انفراج الأزمة خلال الأيام المقبلة، مشيراً

> توقف عدد كبير من المزارع بسبب انتشار إنفلونزا الطيور

إلى تفاوض الاتحاد مع شركات سعودية على استيراد كميات كبيرة من بيض المائدة ليتم طرحها بالأسعار التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

لكنّ الخبير الاقتصادي الكويتي، حجاج بوخضور، قال إنّ من الممكن استمرار مشكلة قلة المعروض من البيض الطازج في الأسواق، لأكثر من 3 أشهر، وهي المدة التي تحتاجها بعض الشركات المحلية المنتجة للبيض، لتعود إلى سابق عهدها في الإنتاج. وأضاف بوخضور في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أنّه سيكون من الصعب توفير احتياجات السوق المحلية في ظلّ الفارق الكبير بين الإنتاج والاستهلاك، في ظلّ ظروف جائحة كورونا، واستمرار فرض حظر التجول الجزئي.

وتفاعل المغردون عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع أزمة البيض، فنشر بعضهم مقاطع فيديو عدة للأرفف الخالية من هذه السلعة، كما طالبوا الحكومة بالعمل على توفير السلع الأساسية وتنظيم عملية الشراء وفرض رقابة على الأسعار.

طاقة

زيادة سعر البنزين تُربك مواصلات مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تسببت الزيادة التي أقرتها الحكومة المصرية في أسعار البنزين، اعتباراً من يوم الجمعة الماضي، في ارتباك أسعار المواصلات لتشهد ارتفاعاً ملحوظاً، داخل محافظتي القاهرة والجيزة بنسبة تتراوح بين 7% و10%. ورفعت الحكومة أسعار البنزين بكل فئاته، بحجة ارتفاع أسعار الوقود العالمية مقارنة بالسعر الذي حددته الحكومة بواقع 61 دولاراً لبرميل النفط في موازنة العام المالي 2021/2020، الذي ينقضي بنهاية يونيو/حزيران المقبل. وأصبح سعر لتر بنزين (95 أوكتان) 8,75 جنيهات (0,55 دولار) مقابل 8,5 جنيهات سابقاً، وبنزين (92 أوكتان) 7,75 جنيهات بدلاً من 7,5 جنيهات، وزاد بنزين (80 أوكتان) إلى 6,5 جنيهات من 6,25 جنيهات، فيما تقرر تثبيت سعر بيع السولار عند 6,75 جنيهات لليتر، وبيع المازوت للقطاع الصناعي عند 3900 جنيه للطن، وذلك حتى نهاية يونيو/ حزيران المقبل. ووسط غياب دور الأجهزة المحلية، نشبت مشادات كلامية حادة بين الركاب وسائقي سيارات الأجرة، لا سيما في مواقف وسط القاهرة، بسبب إصرار السائقين على تحصيل زيادة على الأجرة بقيمة تراوح بين 0,25 و0,50 جنيه، علماً أن محافظة القاهرة لم تقر أي زيادات رسمية على التعرفة المعلنة حتى الآن.

سائقو سيارات الأجرة يتمسكون بزيادة تعرفة النقل بعد زيادة أسعار البنزين (فرانس برس)

الأمر نفسه تكرر في العديد من مواقف محافظة الجيزة (جنوب العاصمة)، وهو ما أدى لحدوث زحمة مواطنين داخل هذه المواقف خلال اليومين الماضيين، خاصة ليل الجمعة، إثر امتناع العديد من سائقي الميكروباص (الحافلات الصغيرة) عن التحرك بعرباتهم قبل تحصيل الأجرة متضمنة الزيادة الجديدة، وقبول الركاب في نهاية المطاف بـ«الأمر الواقع» للعودة إلى منازلهم، وفق مواطنين تحدثوا لـ«العربي الجديد».

وحسب إحصائيات وزارة البترول، فإن نحو 43% من سيارات الأجرة تستهلك بنزين (80 أوكتان)، مقابل 57% منها تستهلك السولار، مبينة أن الاستهلاك المحلي من بنزين (80 أوكتان) انخفض إلى 3 ملايين طن تقريباً في العام المالي الماضي 2020/2019، مقارنة بـ3,9 ملايين طن في العام 2017/2016، كما انخفض استهلاك السولار من 14,3 إلى 12,3 مليون طن خلال الفترة نفسها.

إلى ذلك، لم تشهد حافلات النقل العامة في محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) أي زيادات على أسعارها، باعتبارها تعمل جميعاً بـ«السولار»، وسط ترقب لأسعار سيارات الأجرة بين المحافظات، والتي من المتوقع أن ترتفع تعرفتها مع بداية أسبوع العمل في مصر (الأحد)، وهو ما سيلقي بظلاله على أسعار جميع وسائل النقل الأخرى.

تحقيق

بضائع جديدة تكتسح لبنان

الفوضى تعزز الغش والتهريب... وطباع المستهلكين تتبدل

تكتسح بضائع جديدة الأسواق اللبنانية، تحت وطأة الصعوبات المالية الخانقة، لتتبدل سلع أرفف المتاجر بأخرى من ماركات لم يسمع عنها اللبنانيون من قبل، بينما أضحى الكثيرون مرغمين على الأصناف الجديدة التي تأتي من إيران وسورية وتركيا وجهات أخرى

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بدأ المستهلك اللبناني يتعرّف في الأشهر الأخيرة على بضائع جديدة بات فرغماً عليها، في ظل موجات الغلاء التي لا تتوقف أو شح السلع، لاسيما الغذائية التي اعتاد على شرائها يومياً، إما بسبب التخزين في المستودعات لرفع أسعارها أو تهريبها إلى الخارج والعجز عن تدبير سيولة دولارية للاستيراد. يقول توفيق بدر، صاحب سوبر ماركت في العاصمة بيروت لـ«العربي الجديد» إن «مشهد الرفوف اليوم اختلف كثيراً، هناك أصناف وأسماء لم أسمع بها من قبل، وأنا في هذه المصلحة منذ أكثر من عشرين سنة». ويلفت بدر إلى أنّ أكثر السلع التي كانت مطلوبة بشكل كبير وتُباع في محلّه ولم يعد يعرضها أو يشتري منها، هي منتجات شركة «نستله» فرع لبنان، ولا سيما «نيسكافيه» و«كوفي مايت»، ماجي، حليب نيدو، علماً أنها موجودة في السوق ولكن من فروع أخرى للشركة خصوصاً التركية.

ويوضح: «ظهرت أسماء جديدة في هذا المجال مثل MAHMOOD كوفيه، وaltunsa ومئات الشركات التي تدخل للمرة الأولى بهذا الشكل إلى السوق وتنافس بأسعار أرخص وكميات أكثر، ومع ذلك لم يتأقلم المستهلك عليها بعد، فقد اعتاد لسنين طويلة على طعم معيّن وصنفٍ محدّد لن يستطيع بسهولة تغييره».

يضيف: «الأمر نفسه فيما يتعلق بأنواع الشوكولا، إذ اعتاد المستهلك على النوتيلا، مارس، تويكس، كيت كات، سنيكرز، وغيرها، بينما مع فقد القدرة على شرائها نظراً لارتفاع أسعارها أكثر من 3 أضعاف، ظهرت بدائل عنها شبيهة جداً من حيث الشكل، والغلاف، ولكن بأسماء مختلفة، وطعم أبدى المواطن انزعاجه منه في المرحلة الأولى، قبل أن يجد نفسه مضطراً إلى شرائه أو تغيير أولوياته وإعادة ترتيب مصروفه والاستغناء عن منتجات كان يُنكبّ على شرائها قبل الأزمة الاقتصادية والنقدية، الى جانب مواد أخرى مثل الحليب والألبان والأجبان والزيوت».

من جهته، يشير أحد الموزعين لـ«العربي الجديد» إلى أن «بضائع جديدة دخلت السوق منذ حوالي ستة أشهر، أولا التركية، التي كانت موجودة أصلاً ولكن دائرة منتجاتها توسّعت اليوم، وارتفع الطلب عليها، والأمر نفسه لناحية البضائع السورية، والتي باتت تملأ أكثر من أي وقتٍ مضى الرفوف وخصوصاً في مناطق محسوبة على حزب الله، في بيروت والبقاع والجنوب، وكذلك البضائع الإيرانية الوافدة حديثاً بهذه الكمية الضخمة إلى لبنان».

ويلفت إلى أن «الأصناف التي اعتاد اللبناني على شرائها ما تزال موجودة ولكن بكميات ضئيلة وبمناطق محددة وفي تعاونيات استهلاكية تستقطب زبائن ذوي مقدرة مالية تسمح لهم بشرائها فتؤمنها لهم، وتعرضها على الرف إذ لن تخسر فيها أو تذهب هدراً، بعكس المناطق المحرومة والأحياء الفقيرة، التي لم يعد أصحاب المحال فيها يشترون البضائع المعتادة نسبة إلى القدرة الشرائية شبه المعدومة، فيؤمنون سلعا أرخص بكثير علماً أنّ هذا الواقع موجود في هذه المناطق قبل الأزمة، فكانت المواد التي تباع في أسواقها مختلفة عن تلك التي تعرض في العاصمة بيروت على سبيل المثال وتأخذ بعين الاعتبار الوضع المادي للسكان والمعيشي». ويقول،

> ارتفاع معدل الفقر إلى 55% العام الماضي

> غلاء بعض الأصناف دفع اللبنانيين إلى تقليص استهلاكها

إن البضائع السورية والإيرانية زادت كثيراً وخصوصاً بالتزامن مع الحديث عن بطاقات حزب الله التموينية التي تعزّز حتماً وجود هذه السلع واستقطابها رفوف التعاونيات ولا سيما في مناطق سيطرة حزب الله وبأسعار أرخص باعتبار أنها تدخل بطرق غير شرعية، ما يعرّض حتماً الشركات الكبرى التي كانت تتراس السوق اللبناني لخسائر جمّة وبحصر نطاق أسواقها.

ومنذ أكثر من عام، يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وتراجع حاد في احتياطي العملات بالمصرف المركزي، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات، لتشهد الأسابيع الأخيرة ذروة الانهيار المعيشي.

ويقول نقيب مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي لـ«العربي الجديد» إنه لا توجد إحصاءات حول البضائع الجديدة التي دخلت لبنان، ولكن يجب التوضيح أنّ الوضع تغيّر نظراً لارتفاع سعر صرف الدولار، وغلاء بعض الأصناف، ما دفع في أحيان كثيرة الشركات نفسها إلى توزيع أصناف أخرى تعود لها بمغلفات مختلفة، تكون ملائمة أكثر للسوق اللبناني، وبأحجام اصغر ايضاً.

ويضيف «أصبحنا نرى عبوات بنّ بـ 100 غرام بدل 200 غرام على سبيل المثال، يكون سعره أرخص وإن اختلف وزنه يفضل المستهلك شراءه وترشيد استخدامه حتى يكفيه مدّة اطول، والأمر نفسه بالنسبة الى أكياس البطاطس أيضاً وغيرها من الأمثلة».

ويلفت بحصلي إلى أنه لا توجد وكالات حصرية في لبنان لماركات أو شركات محددة، ما يسمح بتوافد بضائع من مصادر مختلفة، ولا مشكلة بذلك، طالما أنها تدخل عبر القنوات الشرعية من مرافئ وموانئ، وهو حال غالبية البضائع باستثناء السورية والإيرانية التي هناك علامات استفهام كبيرة تطرح على كيفية دخولها وعرضها على الرفوف في السوبرماركت وما إذا كانت تخضع للرقابة، وهذه مسألة كمستوردين نضعها برسم الدولة اللبنانية.

ويتابع: «لا مشكلة أبداً بدخول بضائع جديدة إلى السوق اللبناني وبأسعار أرخص، وهذا واقع نشهده في أحيان كثيرة وليس بحديث، شرط أن لا تكون مهرّبة أو مزوّرة أو مغشوشة».

في المقابل، يقول نقيب مستوردي المواد الغذائية: «السلع المدعومة غير موجودة وهو واقع بات معروفاً، والتهريب مكشوف ولا حسيب أو رقيب، وهناك عراقيل مرتبطة بتاخر فتح الاعتمادات اللازمة من جانب مصرف لبنان، ما أدى إلى تراجع نسبة استيرادها في الأشهر القليلة الماضية وساهم أخيراً في حصول أزمة حليب».

ويضيف أنه لا مشكلة حالياً في مخزون المواد غير المدعومة، ولا مشكلة بالمدى المنظور بالنسبة لها طالما هناك إمكانية لشراء الدولار بأي سعر، ولكن يبقى الحذر والقلق من أن يختلف الوضع ونصل الى مرحلة لا يمكن تأمين العملة الصعبة لشرائها والحصول عليها.

على الصعيد ذاته، أشار آخر تقرير مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى أنّ السلع كلها سجلت ارتفاعاً كبيراً في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني 2020 حتى إبريل/نيسان الجاري.

وأكد التقرير أنه «يبرز بشكل واضح ارتباط أسعار السلع الغذائية بسعر الدولار في السوق السوداء، حتى للمنتجات المحلية كالخضار والفاكهة وكذلك البيض وزيت الزيتون ومشتقات الألبان، ويساهم الاعتماد على المواد الأولية المستوردة والتي تدخل في إنتاج وتصنيع هذه المواد في هذا الارتفاع». وأشار إلى أنه «في ظل فقدان القدرة الشرائية لمعظم السكان في لبنان، وجب على وزارتي الاقتصاد والزراعة احتساب علمي ودقيق لكلفة إنتاج وتصنيع المواد المحلية ومراقبة تسعيرها، كما من الملحّ مراقبة أسباب عدم انخفاض أسعار السلع خلال شهر إبريل/ نيسان الجاري بالتوازي مع انخفاض سعر الصرف منذ تسجيله 15 ألف ليرة في مارس/آذار الماضي، ومن ثم انخفاضه إلى حدود 12200 ليرة هذا الشهر».

> 55%
> قفز معدل الفقر في لبنان، خلال العام الماضي، الى 55%، بينما تزايد معدل الذين يعانون من الفقر المدقع ثلاثة اضعاف، من 8% الى 23%، وفقا لتقرير اخير عن لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «اسكوا».

مطالب بترشيد فوري للدعم

دعا النائب فيصل الصايغ، عضو كتلة «اللقاء الديمقراطي» الحكومة اللبنانية إلى ترشيد فوري للدعم، لوقف استنزاف ما تبقّى من أموال المودعين في المصارف. وقال الصايغ عبر حسابه على «تويتر» وفق ما نقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية، أمس: «يعيش اللبنانيون اليوم وطأة التهريب وانعكاساته السلبية على اقتصادهم كما على سمعتهم. فمن جهة يتم استنزاف ما تبقى من أموال المودعين عبر تهريب المواد المدعومة، ومن جهة أخرى يتم تجفيف الدولار المتأتي من التصدير والإساءة إلى سمعة لبنان عبر تهريب المخدرات ضمن بعض صادراته. المطلوب ترشيد فوري للدعم، وحالة طوارئ لضبط التهريب بكلّ أنواعه». يعيش لبنان منذ أكثر من عام، أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات، لتشهد الأسابيع الأخيرة ذروة الانهيار المعيشي. وبدأ تهاوي الليرة في ديسمبر/ كانون الأول 2019 حين بلغ سعر صرف الدولار 2000 ليرة، بعدما صمدت على مدى 20 عاماً عند حدود 1515 ليرة، بينما هوت في منتصف مارس/ آذار الماضي إلى 15 ألف ليرة للدولار.

تراجع القدرات الشرائية والنماط الاستهلاك لمعظم اللبنانيين (حسين بيضون)